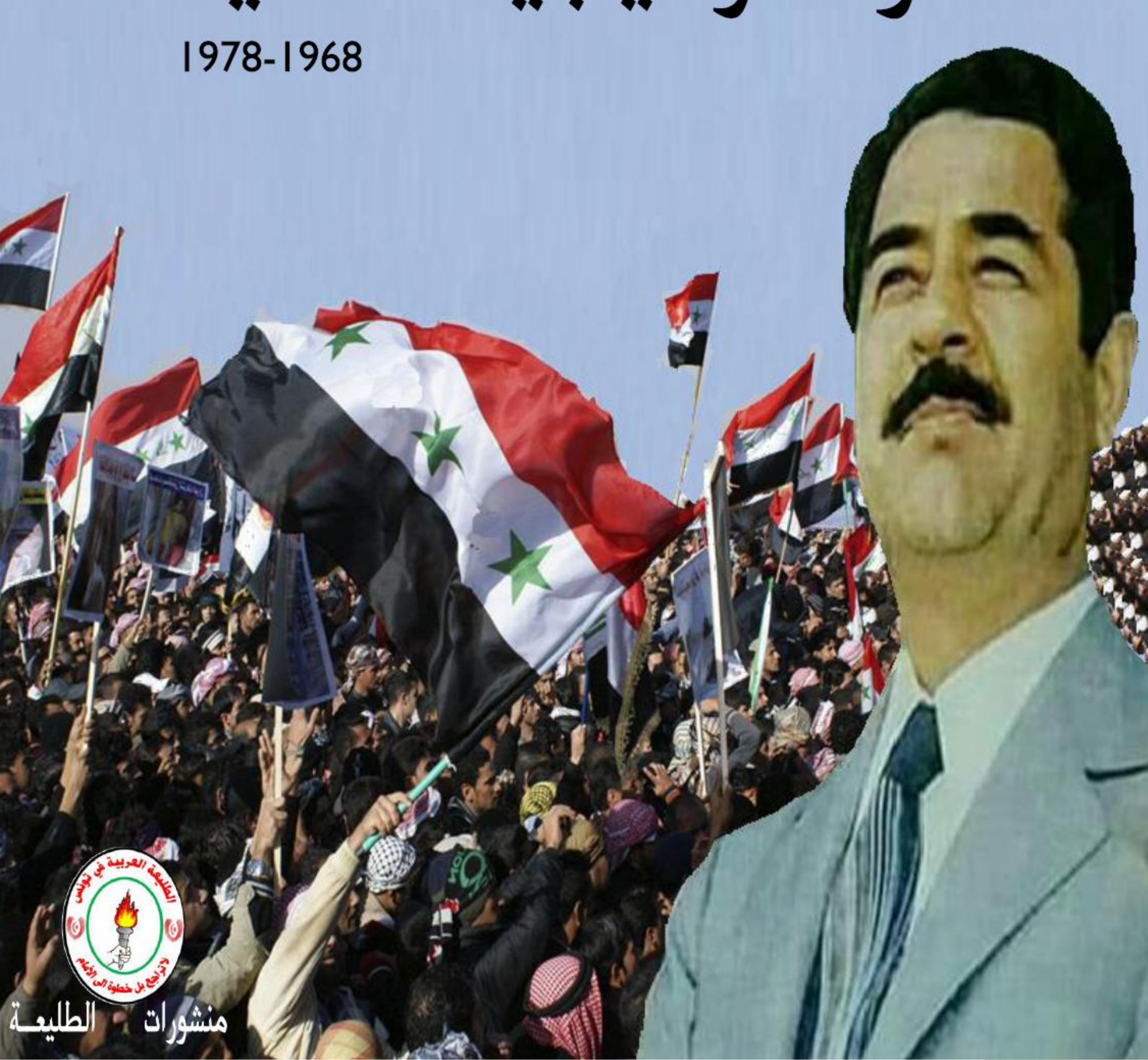
الدكتور فخري قدوري

صدام حسين
وأستراتيجية التنمية
1978-1968





صدام حسين وأستراتيجية التنمية

د. فخري قدوري
لندن- 2006

كان صدام في السنوات الثلاث الأولى - منذ أحداث تموز ١٩٦٨ وحتى تاريخ إبعاد عماش في أيلول / سبتمبر ١٩٧١ - بعيدا عن الأمور الإقتصادية ، ومنصرفا للأمور الحزبية والسياسة العامة والقضايا الجوهرية . بعدها جمع بيده المهمات الإقتصادية أيضا وفي مقدمتها مجلس التخطيط ومكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ولجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات . وكانت هذه المهمات تمده بمعرفة جديدة وشكلت له الأرضية الواسعة التي أرادها لتصاعد نجمه .

صدام يمسك بالهيئات الإقتصادية

خلال فترة العام الأول لتسلم صدام مهمة الإشراف على المجالات الإقتصادية حدثت تطورات هامة في البلاد من أبرزها تأميم النفط وما تطلبه من استعدادات واسعة ومعالجة المشاكل الناجمة . وأنشأت هيئة دائمية عليا للنفط (لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات) برئاسة صدام وكنتُ عضوا فيها ، ولجنة الخط الإستراتيجي النفطي باشراف صدام وكنتُ عضوا فيها أيضا ، الى جانب إشراف صدام على مجلس التخطيط والمكتب الإقتصادي لمجلس قيادة الثورة واللجان المؤقتة والمفاوضات العديدة . وأدى ذلك الى تنامي صلتي الرسمية به حيث كنت ألتقيه يوميا تقريبا وربما عدة مرات في اليوم الواحد .

بات صدام مشغولا بالجوانب الإقتصادية يوما بعد يوم باعتبارها مفتاح تقدم البلاد وقاعدة ارتقائه . وكان يحوّل مناقشة القضايا الإقتصادية أحيانا الى شبه مهرجانات يحضرها أعضاء من مجلس قيادة الثورة ، وأحيانا رئيس المجلس أيضا ، وأعضاء القيادة القطرية ، بل وخطوط الحزب المتقدمة . واستهدف صدام ، حسب قوله ، تعريف القياديين بالقضايا الإقتصادية وطبيعتها المتشابكة غير السهلة ، كي يدركوا عظم مسؤوليتها . وكان صدام

الشخص الوحيد تقريبا بين القياديين الذي يتداخل في مناقشة القضايا بتفصيل ، ويضفي عليهم الانطباع بمعرفته الواسعة بالتعابيروالمفاهيم العلمية الدقيقة التي كان قد التقطها من الخبراء والمستشارين في وقت سابق .

مجلس التخطيط

كان صدام يتابع القضايا المطروحة على مجلس التخطيط بدقة ويطالع الملف الضخم على جدول أعماله مسبقا ، ويعطي الكلمة لمن يريد دون مقاطعة ، ويتداخل هو في النقاش قليلا مستمعا بامعان للملاحظات والحجج ، ثم يأخذ بالمقترح الأصوب .

كانت جلسات مجلس التخطيط أهم وأوسع الإجتماعات الدورية في المجال الاقتصادي . فمن خلاله توضع خطة التنمية الخمسية للبلاد لإقرارها من قبل مجلس قيادة الثورة ، وكذلك الحال بالنسبة للمناهج الإستثمارية السنوية . فهو محفل المناقشة والقرارات لتنمية مختلف القطاعات والمناطق في البلاد ، ومن خلاله يجري إقرار المشاريع المتوسطة والكبيرة التي تتطلب استثمارات ضخمة بمئات الملايين من الدنانير .

يحضر الجلسات الوزراء ـ ومن بين هؤلاء أعضاء في مجلس قيادة الثورة ـ والأعضاء غير المتفرغين في مجلس التخطيط ورؤساء الدوائر الفنية في وزارة التخطيط الى جانب الخبراء والمسؤولين المعنيين بالقضايا المطروحة . ويغتنم صدام أحيانا هذا المحفل الواسع لدعوة رفاق في الخطوط الأمامية للحزب ليتسلحوا بالثقافة الإقتصادية وأسلوب ادارة الدولة .

كان صدام يُدخل جانب العلاقات الخارجية في الموازنة النهائية لمعايير إحالة المشاريع .

وكانت العلاقات مع فرنسا ودول الكتلة الشرقية ـ وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي آنذاك ـ رست على أسس متينة في النصف الأول من عقد السبعينات فيما كان صدام يراعي تلك العلاقات قبل اتخاذ قرار إحالة المشاريع على الشركات للتنفيذ ، ويدخل هذا المعيار حيثما تركت معايير الموازنة الإقتصادية والفنية مجالا لذلك . ولم يكن صدام يخفي ذلك ،

لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات

تمثل اللجنة المذكورة التي يترأسها صدام أحد أهم المفاصل الإقتصادية للبلاد بحكم إشرافها على قطاع النفط والثروة المعدنية وما يرتبط بهذا القطاع الأساسي من سياسات ومشاريع ومفاوضات ، وقد ضمت في عضويتها رئيس مكتب الشؤون الإقتصادية لمجلس قيادة الثورة ووزير النفط والمعادن ووزير الخارجية ووزير الداخلية ومسؤول المكتب العسكري في الحزب ومدير مكتب العلاقات العامة (جهاز المخابرات) . وكان عدنان الحمداني ـ سكرتير اللجنة ـ يهيىء جدول الأعمال ويدون محاضر الجلسات ويتابع تنفيذ القرارات .

كان صدام يعقد جلسات اللجنة في مكتبه ويدير الإجتماع بهدوء ويمنح الوقت الكافي للمداخلة ويستمع للآراء بعناية ويتخذ القرار استنادا الى حصيلة المناقشات .

كانت سياسات ومشاريع كل من وزارة النفط والمعادن وشركة النفط الوطنية مسيطرة على جدول أعمال اللجنة ، حيث تجري مناقشتها والبت فيها مباشرة ، او ترفع الى مجلس قيادة الثورة إن لزم الأمر ذلك ، الى جانب المهام والصلاحيات الواسعة الممنوحة للجنة بموجب قانون تنفيذ المشاريع الكبرى لعام ١٩٧٣ .

صدام واستراتيجية التنمية

بدايات مشرقة في التخطيط

واصل صدام حسين عملية الإشراف على سياسة التنمية مع بدء تحكمه بمفاصل الهيئات الإقتصادية وإبعاد صالح مهدي عماش عن مهامه الرسمية داخل البلاد في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ .

وقد رافقت وضع خطط التنمية والمناهج الاستثمارية والمشاريع الكبرى ، ووقفت على خلفياتها وأهدافها ومحدداتها ، بحكم مهماتي الرسمية في العراق خلال الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ ، فعايشت مرحلتها المشرقة ثم تابعت حلقات انتكاستها .

مثلت وزارة التخطيط محورالتحرك في إطار التخطيط المركزي ، فيما كان الدكتور جواد هاشم تولى حقيبتها مرتين منذ أحداث تموز ١٩٦٨ تخللها تولي الدكتور رشيد الرفاعي المنصب ذاته في النصف الأول من السبعينات ، وعرف كلاهما بالمستوى العلمي الرفيع والكفاءة التنظيمية العالية ، في حين لم تكن خطة التنمية الخمسية المنتهية في ربيع ١٩٧٥ والمناهج الإستثمارية السنوية السابقة آنذاك محكومة بموارد مالية جيدة .

ثم تولى عدنان الحمداني ، ذو الموقع المتقدم في الحزب والدولة ، بدعم من صدام ، الحقيبة الوزارية اعتبارا من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ ليبدأ بتنفيذ خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ في ظل قفزة هائلة بموارد البلاد النفطية[١] . وساعد في الاختيار توليه في الوقت نفسه منصب السكرتير العام للجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات . وتيسرت لعدنان الحمداني السرعة المناسبة للتنفيذ بحكم رئاسة صدام لمجلس التخطيط ، وكونه رئيسا للجنة المتابعة ، وإمساكه بالصلاحيات الواسعة بموجب قانون تنفيذ المشاريع الكبرى لعام ١٩٧٣ .

تمتعت وزارة التخطيط منذ أحداث تموز/ يوليو ١٩٦٨ برعاية خاصة من قيادة الحزب والدولة ، وتعزيز عملها بدوائر متخصصة على مستوى عال من الكفاءة في التخطيط الكلي والقطاعي على الأمدين القصير والمتوسط .

---

١ ـ كانت خطة التنمية الخمسية السابقة تنتهي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٥ ، حيث كانت الميزانيات العامة ـ ومنها الميزانية الاعتيادية ـ تتبع معيار السنة المالية المنتهية في ٣١ آذار/ مارس المألوف في العراق منذ زمن الإنتداب البريطاني . وتقرر تمديد الخطة الخمسية السابقة بمنهاج إضافي مدته ٩ شهور لتبدأ الخطة الخمسية التالية في١/١/١٩٧٦ وتنتهي في ٣١/١٢/١٩٨٠ ، اثر صدور قرار مجلس قيادة الثورة في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧٤ بإلزام جميع الميزانيات والخطط في البلاد اتباع السنة التقويمية (١ كانون الثاني/ يناير ـ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر) وتنفيذه اعتبارا من اليوم الأول من عام ١٩٧٦ .

وأنشئت ، لأول مرة ، إدارة خاصة للتخطيط بعيد المدى يمتد ٢٠ عاما ليصبح ذلك اطارا في معالجة الثغرات الاقتصادية والاجتماعية العميقة المزمنة عبر أربع خطط متوسطة المدى . كما تعزز التخطيط المركزي بجهاز معلوماتي متين تمثل بـ : «الجهاز المركزي للإحصاء» ، وتأسيس «المركز القومي للحاسبات الألكترونية» و «المركز القومي للإستشارات الهندسية والمعمارية» و«المركز القومي للإستشارات والتطوير الاداري» ، الى جانب تشكيل «هيئة تصنيف المقاولين» ونقل ارتباط «هيئة المواصفات والمقاييس العراقية» اليه .

ونتيجة لتنامي دور القطاع العام إنشغلت الدوائر المعنية في كل مؤسسة من مؤسساته بعملية التخطيط ورسم مشاريعها ، ما جعل خطة التنمية الخمسية والمناهج الإستثمارية السنوية نسيجا شاملا بالمشاريع ذات التمويل المركزي او التمويل الذاتي ، ذات نظرة متكاملة لاستثمارات القطاعين العام والخاص .

والى جانب الهيئة التوجيهية التي يترأسها وزير التخطيط وتضم رؤساء الدوائر التخصصية في الوزارة وأعضاء غير متفرغين ، لبلورة القضايا والبت فيها ضمن صلاحياتها ، يأتي مجلس التخطيط برئاسة رئيس الوزراء او من ينوب عنه في قمة الهرم التخطيطي .

ودخلت لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات منذ تشكيلها في النصف الثاني من عام ١٩٧٢ كشريك متنامي الأثر في مجال التخطيط للمشاريع الكبرى ومشروعات الثروة المعدنية وفي مقدمتها النفط ، كما لعب «المجلس الزراعي الأعلى» برئاسة عزت الدوري ، عضو مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية ، دورا في عملية التخطيط للقطاع الزراعي .

استطاع صدام حسين ، بحكم صلاحياته وعلى خلفية تطلعاته ، ان يضع أمام عينيه كل ما يمس التخطيط بوجه عام وحركته العملية . ولعبت

الأجهزة المعنية والمستشارون الإقتصاديون دورا هاما في تقديم الآراء والمقترحات السليمة التي كان صدام يلتقطها بسرعة ويتبناها بقوة ويوسع آفاقها ويربط بين مفاصلها .

وقف صدام وراء تطلع راسخ لنهضة سريعة في البلاد تتصف بالشمول والتوازن والإستقرار ، وتوفير القاعدة المادية الضرورية لها ، فشكلت قيادته لخطوات تأميم النفط المتتالية ، وتوفير الأطر الضرورية للإسراع بتنفيذ المشاريع الكبرى حلقات ضمن هذا السياق .

وجاءت العبارات الواردة في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الإشتراكي المنعقد في الفترة ٨ ـ ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤حاملة بصمات صدام حسين بتأكيد أهمية التخطيط ودوره في التنمية الشاملة المنشودة . وذهب صدام أبعد من ذلك حين أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤[٢] ألزم بموجبه الوزارات وجميع دوائر الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وأجهزتها اتخاذ التقرير السياسي المذكور منهاجا ودليل عمل لها في ممارسة اختصاصاتها .

قانون تنفيذ المشاريع الكبرى

شكل تعنت الموقف السوري بشأن أجور مرور النفط العراقي عبر سوريا عقب تأميم النفط الخلفية التاريخية لهذا القانون ، حين لم يكن لدى العراق ورقة ضغط في تلك المفاوضات ، ما دفع العراق إلى تبني خطة جديدة لمنافذ تصدير النفط دعيت بالشبكة الاستراتيجية للنفط ، كما جرى الحديث عنها في موضع سابق . وشكل الإسراع في تنفيذ مفاصلها ، وفي مقدمتها أنبوب النفط «فاو ـ حديثة »والميناء العميق جنوبا ، العامل الحاسم في الأمر .

---

٢ ـ قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ إصدار القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٤ الذي اعتبر نافذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) في ١٣من الشهر ذاته .

وفي نطاق لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات ، التي كنت أحد أعضائها ، سادت القناعة بضرورة توفير مستلزمات تسريع تنفيذ هذين المشروعين اللذين قدرت تكلفتهما بنحو ٢٠٠ مليون دينار . فاندفع صدام حسين ، رئيس اللجنة ، باحتضان الرأي المتمثل باستخدام صيغ جديدة تتجاوز ما هو متبع عادة من قواعد ومحددات إجرائية ، ثم توسعت الفكرة لتشمل المشروعات المماثلة التي يلعب الزمن في تنفيذها الدور الحاسم .

في ضوء هذه الخلفية أقر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ إصدار «قانون تنفيذ المشاريع الكبرى «رقم ١٥٧ لسنة ١٩٧٣ ، ونشر في الجريدة الرسمية «الوقائع العراقية» بتاريخ ١٩٧٤/١/١٠ .

ويتضمن الأركان التالية :

● أولا ـ يتمتع المشروع الخاضع لهذا القانون بتسهيلات وامتيازات للشركات في أية مرحلة من مراحله ابتداء من مرحلة الدراسات وعبورا بمرحلة العطاءات وانتهاء بمرحلة التنفيذ وتسليم المشروع ، من بينها :

١ ـ إعفاء المتعاقدين من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية ورسم الطابع ورسم صندوق دعم التصدير واية ضرائب ورسوم أخرى .

٢ ـ الإعفاء من تطبيق القواعد والقيود الخاصة بإجازات العمل واستخدام الأجانب عدا ما يتعلق بتقديم البيانات .

٣ ـ الإعفاء من القيود المفروضة على الإستيراد عدا ما يتعلق بتقديم المعلومات ، وكذلك الإعفاء المؤقت بتعهد شخصي لجميع الآلات والمعدات والعدد المستخدمة لإنجاز المشروع لحين صدور شهادة الإستلام النهائي .

٤ ـ الإعفاء من الإلتزامات المالية بموجب قانون التقاعد والضمان الإجتماعي او أي قانون آخر يحل محل القانون الحالي شريطة

قيام المتعاقد بمسك السجلات الإحصائية اللازمة ، وتتولى لجنة المتابعة او الجهة الرسمية المتعاقدة بتسديد ما يترتب بذمة صاحب العمل من التزامات مالية بهذا الشأن .

٥ - الإستثناء من الإجراءات المنصوص عليها في قوانين الإستملاك ، وتحديد بدلات الإستملاك من قبل لجنة يتم تأليفها بقرار من رئيس لجنة المتابعة تتولى تقدير التعويض العادل ، مع الحفاظ على حق صاحب الملك بالإعتراض على مبلغ التعويض أمام محكمة التمييزالتي يعد قرارها قطعيا .

● ثانيا - كلف القانون «لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الإتفاقيات» بتنفيذه ، ومنح رئيسها صدام حسين صلاحيات واسعة لتطبيق نصوصه :

١ - للجنة المتابعة تسمية اي مشروع يخضع لهذا القانون ، سواء كان مشروعا مدرجا في خطة التنمية أو مشروعا جديدا ، مستأنسة بمقترحات الأجهزة الرسمية . وللجنة الطلب من مجلس التخطيط إضافة المشروع الجديد لخطة التنمية ورصد المبالغ اللازمة له .

٢ - تساعد لجنة المتابعة هيئة فنية مهمتها بحث وتنسيق أساليب تنفيذ المشاريع الكبرى ومتابعة تنفيذ قرارات اللجنة .

٣ - للجنة المتابعة الإشراف المباشر على المشروع الخاضع لهذا القانون ، او تكليف جهة رسمية بمهمة الإشراف .

٤ - للجنة المتابعة منح المشروع التسهيلات والإمتيازات المذكورة في القانون كلا او جزء ، ولرئيس لجنة المتابعة ان يمنح ، في الأحوال المستعجلة والطارئة ، أيا من تلك التسهيلات والإمتيازات .

٥ - مع مراعاة الأحكام الواردة في قانون العمل بخصوص إنهاء

خدمة العمال وقضايا الإستخدام ، كمبدأ ، خول القانون رئيس لجنة المتابعة ، عند الإقتضاء ، إصدار قرارات خاصة باستثناء المشروع من بعض أو كل تلك الأحكام .

ضرب العراق ، في ظل هذا القانون ، مثلا أعلى في سرعة تنفيذ مشروعي خط النفط الاستراتيجي والميناء العميق ، حيث أحيلت مقاولات التنفيذ على شركات عالمية خلال بضعة شهور ، وتم الإنجاز في غضون ثلاث سنوات .

وشكلت بداية التشغيل أواخر عام ١٩٧٥ أهمية بالغة ، حيث استطاع العراق توجيه نفط الشمال الى ميناء التصدير جنوبا عبر الخط الإستراتيجي ، وإبعاد الضغوط السورية بشأن أجور مرور النفط العراقي حين حل موعد التفاوض بشأنها في نهاية ذلك العام .

في الواقع لم تتوقف فكرة القانون المذكور عند حدود المشاريع الكبرى ، إذ جرى توجيه كل الأجهزة الرسمية لمراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالشؤون المالية والجمركية ، بهدف إزالة العقبات وتهيئة أجواء أفضل أمام الشركات لتسريع تنفيذ المشاريع بصورة عامة ، وكلفت لجان متخصصة بهذه المراجعة الشاملة .

ويلاحظ هنا :

- أولا ـ أن مشروعي خط النفط الإستراتيجي والميناء العميق حظيا بتسهيلات وامتيازات خاصة قبل صدور قانون تنفيذ المشاريع الكبرى ، وشكلت تجربتهما دفعا وقاعدة لهذا القانون .



● ثانيا ـ أن صلاحية لجنة المتابعة بتبني مشروع معين وإخضاعه للقانون المذكور وإضافته لخطة التنمية ، إن لم يكن واردا فيها منذ البداية ، قد تثير تساؤلا بشأن عملية التخطيط المركزي وما قد يؤدي الى اختلال في توازن الخطة . ورغم مشروعية هذا التساؤل فان القبول بتلك الصلاحيات نابع من الأهمية العليا الاقتصادية والسياسية للمشروع ومتطلبات السرعة القصوى في تنفيذه . ويشكل مشروعا الخط الإستراتيجي والميناء العميق مثالين صارخين لهذه الإعتبارات . ولكون رئيس لجنة المتابعة ـ صدام حسين ـ يترأس مجلس التخطيط في ذات الوقت ، يظهر التنسيق بين هاتين الهيئتين مسألة مفروغا منها من الناحية المبدئية .

● ثالثا ـ كما تبدو الصلاحيات المحصورة بيد رئيس لجنة المتابعة شأنا غير معتاد . وقد نجد الجواب عن ذلك من خلال الرغبة في سرعة اتخاذ القرار الحساس من قبل شخص يزاول أعلى المسؤوليات في الحزب والدولة ، الى جانب كون قراره ـ كما دلت المؤشرات في تلك المرحلة ـ يتخذ بعد التشاور مع الآخرين وموازنة كافة الإعتبارات .

وهكذا شكل القانون ، من الناحية العملية ، إطارا هاما في حركة التنمية والسرعة المثالية في إنجاز المشاريع الحساسة ، في فترة كان صدام حسين متواضعا في مسلكه ومستمعا للرأي المقابل ، ومتخذا القرار بعد روية وتمحيص .

التوازن التنموي

كان صدام مقتنعا بجعل التنمية ذات مضمون مادي واجتماعي

وثقافي ، واضعا أمام عينيه التوازن الإقليمي بين مناطق العراق[٣] ، وتقليل الفوارق بين حياة المدينة والريف ، والنهوض بالقطاعين الزراعي والصناعي باعتبارهما عمادي البلد على الأمد البعيد ، وتوسيع البنى التحتية في مجال المواصلات والإتصالات ، والنهوض بالخدمات الأساسية للمواطنين ، ساعيا لانعتاق العراق من حلقة الدول النامية بأقصر فترة زمنية ، جاعلا ، قبل كل شيء ، تنامي إيرادات النفط مفتاحا لهذه الأهداف والتطلعات .

ونظر الى التسابق مع الزمن كأحد التحديات المطلوب تجاوزه . فالى حين اكتمال المشاريع النفطية وتحقيق الطفرة في الموارد المالية سعى العراق إلى سد الثغرة بالحصول على قروض سخية من دول متعددة لدفع عجلة التنمية دون تأخير ، عبر اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الإتحاد السوفياتي والصين وهنغاريا وبلغاريا وجيكوسلوفاكيا وبولندة وألمانيا الديموقراطية ، وعلى أساس تسديد القروض فيما بعد بالنفط والمنتجات العراقية ، الى جانب اتفاقيات مع بعض دول العالم الغربي كاليابان وفرنسا وأيطاليا ، والبنك الدولي .

وتشجعت الأجهزة التخطيطية في عملها ضمن هذه الأطر ، وكان صدام

٣- يشير وزير التخطيط العراقي الأسبق الدكتور جواد هاشم في كتابه (مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام) الى أن خطة التنمية الإقتصادية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ «جاءت متوازنة من حيث التوزيع الجغرافي لمشروعاتها ، فقد نالت المنطقة الشمالية (محافظات : أربيل ، السليمانية ، دهوك ، الموصل ، كركوك) نسبة ٢٤٪ ، والمحافظات الوسطى (بغداد ، ديالى ، واسط ، بابل ، كربلاء ، الأنبار ، القادسية) ، نسبة ٥٣٪ ، بينما نالت المحافظات الجنوبية (البصرة ، ذي قار ، المثنى ، ميسان) نسبة ٢٣٪ . علما أن عدد سكان كل منطقة منسوبة الى المجموع العام للسكان في ذلك الوقت كان على النحو التالي : المنطقة الشمالية ٢٥٪ ، المنطقة الوسطى ٥٦٪ ، المنطقة الجنوبية ١٩٪» .

حسين ، في فترة النصف الأول من السبعينات على وجه الخصوص ، مشجعا لكل مقترح مفيد تأتي به الدراسات المقدمة من الأجهزة العراقية والشركات الأجنبية وبعثات البنك الدولي .

وفي هذا السياق بدأ العراق ، لأول مرة ، بإقامة الصناعات المعتمدة على النفط ، واستغلال الغاز في التصنيع المحلي والتصدير .

جاءت حملة محو الأمية في المدن والأرياف وشمولها الصغار والكبار والرجال والنساء على حد سواء ، والأخذ بالتعليم الألزامي للمرحلة الإبتدائية لجميع أطفال العراق خلال فترة محددة وما تطلب من أبنية هائلة العدد ولوازم تعليمية مجانية ، مثالا لتوسيع الثقافة الأساسية لدى عموم المواطنين . فارتفع عدد المدارس الإبتدائية من نحو ٥١٨٠ مدرسة عام ١٩٧٠ ـ بداية الخطة الخمسية الأولى ـ الى ١٠٢٢٠ مدرسة عام ١٩٨٢ ، وزاد عدد التلاميذ المنخرطين فيها من ١,٠٤ مليون الى ٢,٦١ مليون تلميذ خلال الفترة المذكورة .

ويأتي مشروع كهربة الريف بتزويد ٩٠٠٠ قرية بالقوة الكهربائية مثالا آخر لخطة توفير الخدمات الأساسية في كل بقعة من العراق[٤] .

وتضمنت الخطة تشييد ٤٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية بحلول ١٩٧٩/ ١٩٨٠ ، مع نظرة بعيدة المدى لإنجاز ٤ ملايين وحدة سكنية بحلول عام ٢٠٠٠ للإسهام بتوفير السكن لذوي الدخل المتوسط والمحدود .

وارتبطت مواقع المشاريع باعتبارات اقتصادية هامة ، والتوزيع الجغرافي في البلاد حين تتوفر المرونة .

وبطبيعة الحال جاء إنشاء السدود والمحطات الكهرمائية في مواقعها الطبيعية ، ومشاريع استثمار الثروة النفطية والمعدنية في مناطق حقولها

---

٤ ـ بلغت الاستثمارات المخصصة لهذا المشروع في خطة التنمية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ مبلغ ٧٦ مليون دينار عراقي .

ومناجمـها ، وارتبطت مشـاريع أخرى بمواطن المواد الأولية و/او مناطق الإستهلاك الرئيسية كحالة مصنع استخلاص الكبريت في كركوك ومعمل انتاج السماد الفوسفاتي في منطقة «القائم» القريبة من مناجم الفوسفات في «عكاشات» ، ومصنع المعدات الكهربائية في بغداد ، ومصنع انتاج الورق في البصرة ، ومصافي النفط في بغداد والبصرة وفي بيجي الواقعة عند خط نفط كركوك ـ البحر المتوسط .

وكان هدف توزيع المشاريع على أنحاء العراق أحد الإعتبارات الهامة لتحديد مواقعها ، كحالة مصنع انتاج الأدوية في سامراء ، ومصانع انتاج السكر في كل من الموصل والسليمانية وكربلاء ، ومصنع الجرارات الزراعية في المسيب ، ومعمل الدراجات في المحمودية ، ومصنع الحرير الإصطناعي في الهندية ، ومصنع النسيج في الموصل ، ومعمل انتاج الزيوت النباتية في بيجي .

وجعلت اعتبارات المواد الداخلة في الانتاج والموقع البحري للتصدير والإستيراد محافظة البصرة ، وضمنها منطقة الزبير على وجه الخصوص ، أحد أكبر المواقع للعديد من المشاريع الكبرى(٥) .

كان توازن الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية في تكوين المعايير الكلية ، والتقدم العلمي والتقني ، وزيادة الإنتاجية ، والقضاء على مظاهر التخلف ، أهدافا تسعى الدولة لتحقيقها على الأمد البعيد لطبيعتها الخاصة .

---

٥ ـ من بين هذه المشاريع : مصنع انتاج أسمدة اليوريا ، و الحديد والفولاذ ، و صفائح الألمنيوم ، ومجمع البتروكيمياويات بالشعيبة ، ومعمل انتاج الغاز السائل ، الى جانب ميناء متكامل وفتح مسار بحري عميق للسفن الكبيرة عند خور الزبير لتصدير الأسمدة الفوسفاتية من منطقة «عكاشات» وأسمدة اليوريا والغاز السائل من مصانع خور الزبير ولاستيراد ركائز الحديد للمصنع المقام في تلك المنطقة ، فيما أقيمت مرافق خاصة في ميناء «ام قصر» لتصدير الكبريت المستخرج من منطقة «المشراق» في الشمال ، الى جانب ميناء الصيد البحري عند البصرة .



وتطلبت أسباب موضوعية السماح ، خلال الأمد المتوسط ، بارتفاع درجة الإختلال القطاعي من خلال تنامي الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز ، ليلعب هذا القطاع فيما بعد الدور المنشود بتهيئة القاعدة المادية الهائلة المطلوبة ، لتصحيح الوضع بين القطاعات الرئيسية على الأمد البعيد : النفط والزراعة والصناعة .

فيما شهدت فترة الخطة الخمسية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ بداية طفرة الاستثمارات النفطية ، وتواصل وتيرتها في الفترة الخمسية التالية ، قفزت الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي من نحو ١٧٤ مليون دينار في الخطة الخمسية ١٩٦٥ - ١٩٧٠ الى نحو ٣٤٠ مليون دينار - أي إلى الضعف - في كل من الخطتين التاليتين[٦] .

وشملت الاستثمارات في هذا القطاع جميع المجالات ابتداء من تخليص التربة من الملوحة وزيادة رقعة الأراضي الزراعية عبر سدود السيطرة على المياه ومشاريع الري والبزل والأستخدام الأمثل للمياه ، وادخال التقنية الحديثة وإنشاء معاهد التعليم الزراعي وانتهاء بتوسيع دور المصرف الزراعي الحكومي ، واضعة هدف الإكتفاء الذاتي للبلاد من المواد النباتية والحيوانية على الأمد البعيد ، وربط الإنتاج الزراعي من زاويتي المدخلات والمخرجات بالقطاع الصناعي الذي شهد نموا افقيا واسعا وتطورا عموديا ملحوظا .

وأصبح البلد ورشة عمل ضخمة لا أثر فيه للبطالة ، وفتح الباب أمام الآلاف من العمال والمتخصصين من العرب والأجانب . ونتيجة لما تحقق من تنمية اقتصادية واجتماعية ضخمة ، أصبح العراق مع نهاية خطة التنمية الخمسية عام ١٩٨٠ على بوابة مغادرة حلقة الدول النامية .

---

٦ - ارتفع حجم خطط التنمية الخمسية الثلاث المتعاقبة للفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٠ من نحو ٦٠٠ مليون دينار الى ما يقارب ٩٥٠ مليون ثم الى نحو ١٣٦٣٠ مليون دينار .

وقد ساعد في ذلك تنامي إيرادات النفط بصورة متصاعدة ، نتيجة زيادة كميات التصدير وتحسن الأسعار ، لتسجل أكثر من ٢١ مليار دولار عام ١٩٧٩ الذي سبق الحرب مع ايران ، مايعني حوالي ثلاثة أضعاف ما كان الحال عليه عام ١٩٧٤ .

ومع ان القطاع الخاص نشط هو الآخر نتيجة الاستثمارات العامة الضخمة وتطور مستوى الدخل ، فقد كان بالإمكان تحقيق نتائج أكبر لو تم منح هذا القطاع دعما أوسع بوقت مبكر .



صفحات من تاريخ البعث العربي الإشتراكي

منشورات

الطليعة العربية

في تونس

جويلية - 2007